

حوار الوكيل المساعد لقطاع السياحة بوزارة الإعلام سابقاً في حوار شامل لـ «الأخبار»

نبيلة العنجري: السياحة ليست مرافق بل منظومة متكاملة .. وخطة التنمية غيبتها



منى الدغيمى

أكدت الوكيل المساعد لقطاع السياحة السابق في وزارة الإعلام نبيلة العنجري أن قطاع السياحة جزء من كل ومن نظام دولة يحتاج إلى قوانين وتسهيلات وخدمات وبنية تحتية أساسية. مشيرة إلى أن السياحة تحتاج إلى قرار وإلى هيكل وازاري مستقل. وقالت انه في إمكان الحكومة أن تضع هذا القطاع الحيوي والمهم ضمن القطاعات الفاعلة لزيادة مصر من مصادر الدخل، ولكن لابد من الإرادة الحكومية.

وأضافت في حوار خاص مع «الأخبار» أن التعبئة الزائدة ونشر الأرقام الفلكية عن الخطة التنموية جعلت منها «كيكة» الكل يريد أن يأكل منها. لافتة إلى أن الخطة يراد لها الفشل بزرع حقول ألغام كبيرة حولها. وقالت أن الكويت يراد بها أن تدور دائما حول نفسها وأن تكون على صفيح من نار وهناك من يعبت حقيقة في استقرارها وأمنها لذلك نرى إقحام خطة التنمية داخل نفق مظلم لمحاولات التشكيك في إنجازاتها. ولفتت إلى أن خطة التنمية غيبت السياحة ولم يرد في بنودها أي إشارة لهيئة أو كيان سيتولى إدارة مشاريع خاصة بالسياحة.

وقالت انه إذا كانت هناك جدية لطرح مشاريع خاصة بتطوير السياحة يفترض أن يكون هناك قانون ينظم العملية بشكل متكامل.

وشددت على أن السياحة ليست مرافق بل باقة من القطاعات المترابطة. مشيرة إلى أن القطاع السياحي مهمش ولن يكون من أولويات أي وزير في أي وزارة.

وكشفت أن الاقتصاد سيكون له أهمية في أجندتها الانتخابية في الدورة البرلمانية القادمة.

وفيما يلي تفاصيل الحوار:

الكويت تحتاج إلى إعادة رسم خريطة الاقتصادية وترتيب أوراقها لتكون مؤهلة إلى صفوف أمامية في التنافسية الاقتصادية

النيابية؟ وهل ستكون خطتك النيابية قائمة على أسس اقتصادية؟
الريغبة موجودة والتحضير النفسي كذلك وأرى انه سيكون لي دور في الانتخابات القادمة، ولكن.. على أي خط ساسير؟ أرى أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة ولا يمكن خوض المجال السياسي دون أن يكون هناك إلمام بالجوانب الاقتصادية.

فالساسة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد والاقتصاد هو عصب الحياة فعندما لا نكون ملمين بالعمل الاقتصادي فالعمل السياسي البحت سيكون فاقداً لوجوده.

ويحسب أنني متواجدة على الساحة الاقتصادية في أكثر من مجال، فالإقتصاد ستكون له أهمية في أجندتي الانتخابية وذلك من منطلق نظرتي للمستقبل الاقتصادي للشباب الكويتي.

ويهمني جدا موضوع الاستثمار طويل الأجل للشباب والمرأة الكويتية وللرجل على حد سواء حيث أنه توجد فرص كثيرة بالكويت ولكن يفقد الشعب الكويتي إلى من يدلّه على الطريق.

وإني لا تتكسد هذه الثروات في أيدي مجموعة قليلة يفترض وجود أصحاب مشاريع والتخفيف عن كامل الحكومة بتوظيف جزء من هذا العدد الكبير، وهذا اعتبره حلم حياتي ويمكن أن يكون لي دور فيه.

هل سيكون اللبف السياحي من أولويات أجندة نبيلة العنجري إذا فازت في الدورة النيابية القادمة؟
إن شاء الله، طبعاً سيكون له حيز.

دخلوها وانتقائها وكيفية الاستفادة الاقتصادية الوطني منها.
فالكويت تحتاج إلى إعادة رسم خريطة الاقتصادية وترتيب أوراقها لتكون مؤهلة إلى صفوف أمامية في التنافسية الاقتصادية.

واعتقد انه ما من شك أن الكويت محط أنظار العالم والشركات الكبرى ولا سيما في ظل الترويج لخطة التنمية والأرقام الفلكية المطروحة أثارت رغبة الكثير من السدول الأجنبية فهي كلها تطمح في الدخول إلى الكويت.

لكن السؤال المطروح هل من إطار تنظيمي أو لجنة مراقبة وتقييم لهذه الشركات لتمكينها من المشاركة في المشاريع والاستفادة منها قدر المستطاع لا تمكينها من الربح فقط؟
هناك نظام الأوفيسيت يفترض أن تستخدم منه الكويت ولكن نفتقد إلى الترتيب وأتمنى أن تكون مخطئة لكن للأسف لا وجود لضابط أو إطار قانوني ينظم دخول الشركات العالمية إلى الكويت عبر وسائط وعلاقات تحميها المنفعة الذاتية ويستفيد منها الوسطاء دون أن يستفيد الاقتصاد الوطني.

فالكويت بحاجة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليستفيد الشباب الكويتي ويفترض أن يخصص لهذه المشاريع بند هام في الخطة التنموية ولكن همش هذا الجانب والمفترض كذلك أن تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة لتكون فاعلة وللافسد هذا مغيب.

هداية لكن السوم أقرت الخطة ولكن التعبئة الزائدة ونشر الأرقام الفلكية عن الخطة جعلت منها «كيكة» والكل يريد أن يأكل من هذه «الكبكة» ويعمل جاهداً للسعي إليها هناك حقول ألغام كبيرة حول الخطة، والقائمون على هذه الألغام كثيرون (مرة لنواوح أمنية، مرة استجوابات، مرة حل مجلس الأمة) إلى أن تتعثر ويقال ان القائمين على الخطة فشلوا.

ولكن من حيث المعطيات الخطة طموحة لكن هل هناك قدرة على التنفيذ؟
أرى أن وجود نخبة قيادية مؤهلة تم الإعلان عنها مؤخراً هي خطوة نحو الأمام فالاعتراف بأن الأدوات وبعض الكوادر الموجودة غير قادرة على التنفيذ هو شيء صحي واعتبر أن قرار تحضير وتأهيل قياديين للمستقبل فكرة حامية ومطلوبة بشدة.

واعتقد أن مقترح الصندوق الممول للخطة بقيمة 10 مليارات قد أثار حرباً عسواء لأنه فعلاً سيكون هناك منتفعون.

حلت الكويت في المرتبة السادسة خليجياً في مؤشر التنافسية الاقتصادية والثالثة على مستوى الشرق الأوسط في الحرية الاقتصادية ما الذي يعوق الكويت في أن تتصدر المراتب الأولى وهل هي قادرة على ذلك من منطلق الواقع الاقتصادي الحالي؟
الكويت قادرة على أن تتصدر مؤشر التنافسية الاقتصادية وأن تكون في المقدمة إذا كانت هناك معطيات واشترطات معينة.

فعلى الرغم من القدرات والإمكانات التي لديها إلا أن هناك معوقات تحول دون تصدرها المراتب الأولى ولا سيما في صدد القوانين المشجعة على الاستثمار الأجنبي وضرورة ترتيب البيت الداخلي لها.

وإنشاء هيئة للاستثمار الأجنبي بداية حقيقية مهمة وخاصة أن هناك رؤية جديدة للاضطلاع بهذه المسؤولية ومحاولة استقطاب كوادر فعالة للعمل فيها.

فالكويت أصبحت بيئة طاردة لا مستقطبة للاستثمار الأجنبي وهناك عوامل عديدة ساهمت في ذلك منها البيروقراطية وإهمال بعض المسؤولين والفساد وكل هذه العوامل من أهم المعوقات للتنافسية الاقتصادية.

وأرى انه يجب دعم كل التشريعات وخاصة قانون المستثمر الأجنبي وتنظيم مشاركة الشركات الأجنبية وعملية

والعمل في مجال آخر حتى لا أضيع وقتاً استطع أن أستغله في أعمال أخرى. والدليل انه منذ تركي لقطاع السياحة في 2006 إلى اليوم لم تتقدم الدولة إجمالاً في تنفيذ الإستراتيجية واستمراري في الوزارة سيؤدي إلى ضياع 4 سنوات من عمري.

وأنا إنسانة محاربة بطبعي، لو كان لي أمل في تطوير القطاع ولو 1/1 لناضلت من أجل ذلك، إلا أن نقل القطاع إلى وزارة أخرى لم يمنحه أهمية ولن يكون قطاع السياحة من أولويات أي وزير في أي وزارة.

هيكل وازاري مستقل
هل من المفروض أن يكون للسياحة هيكل وازاري مستقل في الكويت وهل ستكونين صاحبة لقب أول وزيرة للسياحة ويسجل لك رسمياً قول سموه؟
هناك بعض جهود وضياح لأفكار ومعلومات إذا لم نجعل من وضع هذه الجهود والمسامي تحت مظلة خاصة ستتبخّر وتندثر وسنعود إلى نقطة الصفر فبعد 10 سنوات لن نجد كياناً للسياحة لذلك يجب أن نجعل للنهوض بالقطاع.

وأتمنى أن يكون هناك كيان مستقل للسياحة وحتى إذا لم أكن أنا على رأس هذا الجهاز يفترض أن يكون هناك جهاز يهتم بالقطاع السياحي، والأعمال التي تقام تحت مسمى السياحة يجب أن تنظم من خلال هيكل مستقل قائم بذاته وهذه حاجة ملحة للدولة ولم نطلب المستحيل، وليست نوعاً من الكماليات ولا من الترفيه.

هل الكويت قادرة على أن تكون وجهة سياحية مستقطبة خليجياً وما الذي ينقص الحوافز السياحية للكويت ومتى تسترجع لقبها وتعود «درة الخليج» من جديد؟
سؤال في الحقيقة مؤلم بل لمس الجرح نحن ككويتيين نعاني منه لكن هل هناك تفكير جدي من الدولة بأن تعود الكويت إلى هذا الركب؟ أرى أن الكويت مؤهلة لأن تكون دولة سياحية ولكن القطاع السياحي هو جزء من كل ومن نظام دولة يحتاج إلى قوانين وتسهيلات وخدمات وبنية تحتية أساسية.

لكن متى ما أرادت الحكومة أو الدولة أن تضع هذا القطاع الحيوي والمهم بأن يكون من القطاعات الفاعلة سيكون مصدراً من مصادر الدخل.

اعتقد أن القومات موجودة من حيث البنية التحتية وإن كانت غير متطورة، ببساطة السياحة تحتاج إلى قرار.

أكد الشيخ أحمد الفهد على دعم المشروعات السياحية هل تعتقدن أن خطة التنمية تتضمن فرصة لدعم صناعة السياحة في الكويت؟
تناولت الصحف مقابلة الشيخ الفهد مع القائمين على شركة المشروعات السياحية وهي تعتبر شركة حكومية لديها بعض المرافق المكتبة على الكويت هذا الجزء تحتاجه الكويت، والمشروعات السياحية كل أهدافها تشجع السياحة الداخلية وليس من أولويات الشركة استقطاب السائح الأجنبي أو محاولة تطوير المنتج السياحي على غرار الدول المجاورة فغير الأبراج لا يوجد معلم يستقطب السائح الأجنبي في الكويت.

أرى أن الطموح يجب أن يكون أقسى من ذلك وأن تكون الكويت بلداً سياحياً ووجهة سياحية للدول المجاورة والعربية لا أن يكون الاهتمام فقط بمرافق المشروعات السياحية فإذا كانت هناك جدية لطرح مشاريع خاصة بتطوير السياحة يفترض أن يكون هناك قانون ينظم العملية بشكل متكامل، فالسياحة ليست مرافق فهي منظومة متكاملة وباقة من القطاعات المتراصة من طرقات ومطارات وبنوك وتأثيرات وخدمات اتصال.

وقد قرأت جزءاً من خطة التنمية لكن ما استوفيني أنني لم أجد أي هيئة أو كيان أو ما شبه ذلك سيتولى إدارة مشاريع خاصة بالسياحة.

أرى أن خطة التنمية غيبت السياحة رغم أن اسم المشروعات السياحية ذكر في بداية الترويج للخطة لكن المشروعات السياحية هي جزء من السياحة وتحتاج إلى الكثير من الأمور.

يقال أن قطاع السياحة في تاريخه لم يشهد سوى شخصيتين صالح شباب رحمه الله وثانيهما نبيلة العنجري لماذا فضلت مغادرة منصبك كوكيل مساعد للسياحة هل هو هروب من ثقل المسؤولية أم فقدان الثقة في تطوير القطاع؟
الحمد لله اسمي ترك بصمة في قطاع السياحة وهذه نتيجة جهود وعمل دؤوب للوصول إلى الهدف ولكن هناك أيضاً أسماء كثيرة لها دور كبير وإسهام في هذا المجال منها محمد السنغوسي وشاكر العثمان.

وسبب تركي للمنصب لم يكن هروباً من ثقل المسؤولية لأنني أعشق المسؤولية ولكن وجدت أن هناك سرباً رغم الجهود المبذولة ولم يقابل هذه الجهود تطور أو إنجازات محفزة وكانت كل خطوة نسجلها تتبخّر، لذلك فضلت المغادرة

خطة التنمية يراد لها الفشل وهناك حقول ألغام كبيرة حولها والقائمون على هذه الألغام كثيرون

التعبئة الزائدة ونشر الأرقام الفلكية عن الخطة جعلت منها «كيكة» الكل يريد أن يأكلها

قطاع السياحة يحتاج إلى قوانين وتسهيلات وخدمات وبنية تحتية أساسية ويجب أن يكون هناك هيكل وازاري مستقل

الكويت ليست وجهة سياحية مستقطبة خليجياً وعربياً

قالت العنجري أن الكويت احتلت المصروف الخلفية حيث جاءت قبل إمارة رأس الخيمة وعمان وذلك وفقاً لدراسة أجرت في نهاية 2005 ضمن الإستراتيجية الوطنية للسياحة، مشيرة إلى أن الوضع السياحي للكويت لا يمكن أن يقارن بالدول المجاورة، وعزت ذلك إلى عدة أسباب منها أن الكويت تفتقد كياناً سياحياً يقوم بمهام النشاط السياحي.

وأفادت بأن الكويت لا تعتبر وجهة سياحية مستقطبة لا على المستوى الخليجي ولا العربي.

وأضافت: إذا رجعنا إلى بداية السبعينات فإن الكويت كانت في المقدمة ثم انحدر الخط البياني لهذا القطاع الحيوي إلى أدنى نقطة وذلك لأنه همش في مراحل تاريخية ضمن أحداث مرت بها الكويت حيث عانت منذ الحرب العراقية - الإيرانية مروراً بالغزو، وبالتالي تراجعت المؤشرات الأمنية ولكن هذا لا اعتبره مبرراً لتدنّي وتهميش القطاع السياحي.

وتابعت: أرى أن الكويت بحاجة ملحة إلى تنوع مصادر دخلها خاصة أن الأزمة المالية العالمية جعلت من فرض هذا الواقع والحاجة إلى القطاع السياحي دائمة ويجب استغلال فرصة النهوض بهذا القطاع لأنه سيكون مصدر دخل هاماً وجيداً.

خطة طوارئ

طالبت سابقاً بأن تكون لدى الكويت خطة طوارئ للتعامل مع أي أزمة، فها هي أبرز ملامح هذه الخطة؟
فهي: ككل دولة في العالم، معرضة إلى كل الأخطار والأزمات والكوارث، والدولة التي لا تملك خطة طوارئ لا تصنف بأنها متقدمة، فالتحطوط أعجزه مهما والأزمة المالية العالمية الراهنة أثبتت ذلك.

فإذا تصفحنا بنود خطة التنمية نجد أن كل القطاعات تعاني، وهذه المعاناة أرى أنها لم تات من فراغ بل أتت بناء على تراكمات فهي شبيهة بكرة الثلج التي كانت صغيرة وكبرت عبر الأيام لذلك أرى أن وجود جهة مستقلة تعنى برسم خطة طوارئ لكل قطاع من القطاعات وترصد مجموعة من الحلول الاستباقية أمر مهم ومفروض وجوده.

من منطلق تجربة النائبات الأربع، هل تحفزك التجربة لتخوضي الحركة

لماذا احتلت الكويت مكانة هامة ومرتبته رائدة في إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي تقريباً تساهم بنسبة 49 مقارنة بالدول الخليجية الأخرى التي مازالت دون مستوى الـ 37؟
المرأة الكويتية مبادرة ومؤهلة منذ 50 سنة وهذا تاريخ لا يستهان به ولقد عملت المرأة والدولة معا على مدى سنوات طويلة على تأهيل المرأة حتى وصلت إلى درجة النضج وكل هذه الخبرات تصب في صالح المجتمع الكويتي على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية والأّن نرى بعض الأسماء البراقة المشرقة من الكوئيات اللاتي احتلن أرفع المناصب على مستوى القطاع الحكومي أو الخاص وحتى الأهلي.

وأرى أن هذا لم يات من فراغ فالجهود المبذولة والغفصة الكبيرة التي منحت للمرأة الكويتية هي حصيلة الإيمان الكامل بأهمية تواجدها على الساحة لبناء وطنها وتقدمه ورقهه.

يقال أن نبيلة العنجري لا تعترف بالخطوط الحمراء، هل هذا سبب لغيابها في المواقع الكبرى السياسية والاقتصادية؟
أنا أتحدث وأعمل بتلقائية ولا توجد عندي أجندة خفية فأهافي واضحة ولدي قناعة وثقة بما عملت وسأعمل ما أريد من منطلق معرفتي بكل فئات الشعب الكويتي التي تجمعي بهم علاقة ود، ولا أرى نفسي بعيدة عن المواقع السياسية أو الاقتصادية، فأنا متواجدة على كافة الأصعدة وليس معنى ذلك أنني أتجاوز أو لا اعترف بالخطوط الحمراء ولا اعلم حقيقة ما هي في مساحة الحرية كبيرة وإن اختلفت وجهات النظر.



نبيلة العنجري تتحدث للزميلة منى الدغيمى

(محمد ماهر)